WOMEN'S REFUGEE COMMISSION

GRYN GLOBAL REFUGEE YOUTH NETWORK

Hopes & Actions Foundation

مستقبل معلّق

كيف تؤثر الحرب وتجربة النزوح على الشابات السودانيات

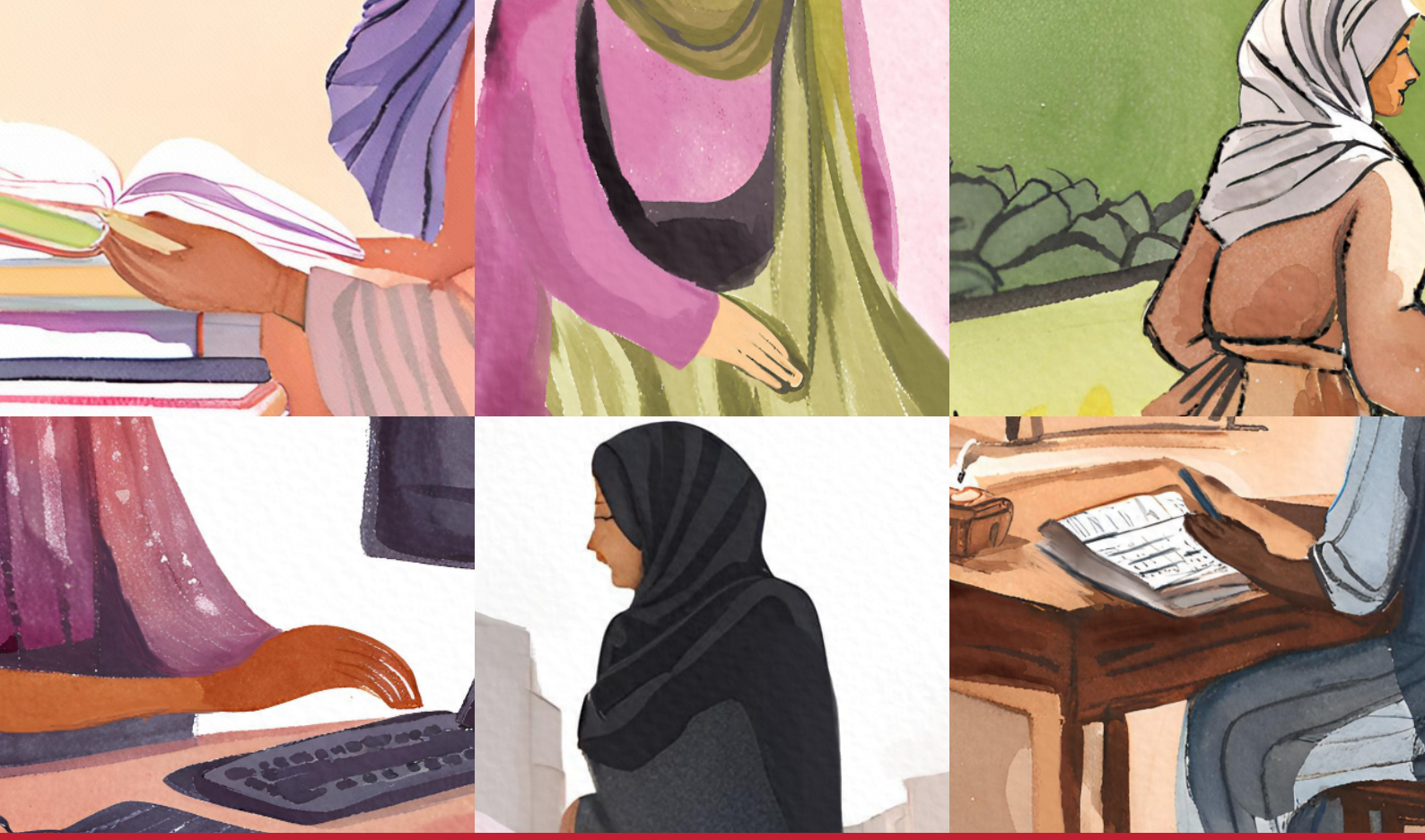

مستقبل معلّق
كيف تؤثر الحرب وتجربة النزوح على الشابات السودانيات

شكر وتقدير

هذا التقرير من إعداد ولاء محمد

نود أن نوجّه جزيل الشكر لخبراء جمع البيانات علا محمد، ومأرب زكريا، وحفيظة عبد الرحمن، وخبيرة جمع بيانات رابعة ستبقى مجهولة الهوية للحفاظ على سلامتها وأمنها. تألف فريق تنسيق البحث من أوريسيا نغينيبونغي وفوني فوني من الشبكة العالمية للشباب اللاجئين، وجوليان ديتش، وساديا نجمة كيدواي من مفوضية اللاجئين النسائية.

كما يود فريق البحث أن يشكر بشكل خاص النساء السودانيات العشرين اللواتي عهدن إلينا بقصصهن.

المراجعون: ديانا كويك، وكيلي ليسون، وميلاني نيزر، وكاري دينر

هذا التقرير هو إنتاج مشترك لمفوضية اللاجئين النسائية والشبكة العالمية للشباب اللاجئين ومؤسسة Hopes and Actions، ويعود الفضل في تنفيذه إلى الموارد التي قدمتها مفوضية اللاجئين النسائية.

عمل فني أصلي من ابتكار راهيلداريس مارشينا من الشبكة العالمية للشباب اللاجئين.

WOMEN'S REFUGEE COMMISSION

GRYN GLOBAL REFUGEE YOUTH NETWORK

Hopes & Actions Foundation

نبذة عن المنظمات

تعمل مفوضية اللاجئين النسائية (WRC) على تحسين حياة النساء والأطفال والشباب وغيرهم من الأشخاص الذين غالبًا ما يتم تجاهلهم والتقليل من قيمتهم وعدم خدمتهم في الاستجابات الإنسانية للنزوح والأزمات. ونحن نعمل في شراكة مع المجتمعات النازحة للنظر في احتياجاتها وتحديد الحلول لمشاكلها والدعوة إلى إحداث تحول وتحسين مستدام، بما يراعي الاعتبارات الجنسانية في السياسات والممارسات الإنسانية والتنموية والنزوح. ونشكل منذ تأسيس المنظمة في عام 1989، خبيرًا رائدًا في احتياجات اللاجئين من النساء والأطفال والشباب، والسياسات التي يمكن أن تحميهم وتمكّنهم.

www.womensrefugeecommission.org.

تأسست الشبكة العالمية للشباب اللاجئين (GRYN) في عام 2020، وهي شبكة عالمية تمكّن القادة الشباب من اللاجئين من إحداث التغيير في مجتمعاتهم. وتسعى المنظمة إلى سد الفجوة القائمة بين مشاركة الشباب اللاجئين وتمثيلهم، وهي تدرك الإمكانات التي قد تحققها المبادرات التي يقودها الشباب وتستفيد منها. الشبكة العالمية للشباب اللاجئين هي منظمة يقودها اللاجئون والشباب، وتهدف إلى معالجة التحديات التي يواجهها الشباب من خلال دعم عمل الشباب اللاجئين. ويشمل ذلك توفير التدريب والتمويل الأولي لمجموعات الدعم، لا سيما تلك التي تقودها الفتيات المراهقات والشابات. طورت الشبكة نهجًا مبتكرًا للشراكة مع المنظمات التي يقودها الشباب اللاجئون، بما يدعم قادتها، وخاصة الشابات منهم. ويمنح هذا التركيز على اللاجئين والشباب الشبكة أساسًا قويًا لتمكين مجتمعات اللاجئين.

www.gryn.network

Hopes & Actions Foundation

تدافع مؤسسة Hopes and Actions عن الحقوق الرقمية من خلال مناصرة السياسة التقنية وتمكين المجتمع. ونحن نتعاون مع شبكات تضم جهات متنوعة، من النشطاء إلى الحركات الاجتماعية، لضمان استخدام التكنولوجيا بهدف تعزيز العدل والاستدامة في العالم. كما أننا نلتزم بتنفيذ سياسات شاملة ومنصفة، وتركز رؤيتنا على رفع أصوات النساء والأشخاص المهمشين في المجال الرقمي من خلال مناصرة السياسات وبناء القدرات ودعم حملات التوعية.

hopesandactions.org

جدول المحتويات

مقدمة 5
النتائج الرئيسية 6
معلومات أساسية 8
حرب على النساء والفتيات 8
التمويل الإنساني في الأزمات 9
المنهجية 10
مواقع الدراسة 11
سبل العيش 12
استمرار الصراع وانعدام الأمن في غرب كردفان 12
التمييز والدعم الإنساني المحدود في تشاد 12
حواجز اللغة والتحرش الجنسي في أوغندا 13
كراهية الأجانب والعقبات التي تحول دون نقل المؤهلات في مصر 13
التعليم 14
ضعف البنية التحتية التعليمية في غرب كردفان 14
العوائق التي تحول دون تعليم اللاجئات في مصر وأوغندا وتشاد 15
الصحة 16
غياب خدمات الرعاية الصحية في غرب كردفان 16
الأنظمة الصحية المثقلة بالأعباء في تشاد 16
خدمات رعاية صحية لا يمكن تحمل تكلفتها في أوغندا ومصر 16
الصحة الجنسية والإنجابية 17
الصحة النفسية 17
مخاوف السلامة والأمن والحماية 18
الحرب والعنف في غرب كردفان 18
العزلة وبيئات غير آمنة في المخيمات في تشاد 19
الاغتراب الثقافي وقدرة محدودة على التحرك في أوغندا 19
عمليات الترحيل المستهدفة في مصر 19
عوائق أمام الوصول إلى المعلومات ووسائل الاتصال 19
الاستنتاجات والتوصيات 20
التوصيات 22
المراجع 24

الاختصارات والمختصرات

GBV	العنف القائم على النوع الاجتماعي
SGBV	العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي
STI	عدوى منقولة جنسيًا
RSF	قوات الدعم السريع
SAF	القوات المسلحة السودانية
GRYN	الشبكة العالمية للشباب اللاجئين
IDPs	الأشخاص النازحون داخليًا
INGO	منظمة غير حكومية دولية
SRH	الصحة الجنسية والإنجابية
AIRD	المبادرات الأفريقية للإغاثة والتنمية
SEA	الاستغلال والاعتداء الجنسيين
MISP	حزمة الخدمات المبدئية الدنيا المعنية بالصحة الجنسية والإنجابية

المقدمة

تسببت الحرب في السودان بخسائر بشرية هائلة ومدمرة. فمنذ اندلاع القتال بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية في أبريل 2023، قُتل ما يقدر بنحو 60 ألف شخص.[1]

وفي عام 2024، أطلقت مفوضية اللاجئين النسائية، بالشراكة مع جمعية تنظيم الأسرة السودانية والنوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، تقريرها بعنوان "تعبّر بكلماتها: أصوات من السودان"، وهو تقرير يعرض قصص 22 امرأة سودانية نازحة داخليًا ولاجئة، ويستكشف كيف أثرت الحرب على حياتهن.

تضمن التقرير قصصًا لعدد من الشابات السودانيات، تتراوح أعمارهن بين 18 و24 عامًا، شاركن التحديات الخاصة التي واجهنها في مواصلة تعليمهن، أو تأمين سبل عيش موثوقة، أو الحصول على الرعاية الصحية في حالات النزوح. كما أعرب الكثير منهن عن شعورهن باليأس بسبب الفرص الضائعة العديدة والصدمات المعقدة التي تعرضن لها.

في عام 2025، أجرت مفوضية اللاجئين النسائية، بالتعاون مع الشبكة العالمية للشباب اللاجئين ومؤسسة Hopes and Actions، تقييمًا سريعًا يهدف إلى التعمّق في تجارب واحتياجات الشابات النازحات من السودان. وفي هذا السياق، عملنا مع عدد من الباحثين السودانيين النازحين لمقابلة 20 شابة سودانية نزحن إلى مناطق مجاورة في مصر وأوغندا وتشاد ومنطقة غرب كردفان في السودان، وذلك لمعرفة المزيد حول كيفية تأثير النزوح والصراع على إمكانية وصولهن إلى سبل العيش وفرص التعليم وخدمات الرعاية الصحية.

"أتمنى أن تركز المنظمات... على الشباب، لأنهم كانوا الأكثر تضررًا من الحرب، خاصة مع إغلاق المدارس والجامعات. نحن عاطلون عن العمل ولقد توقفت حياتنا تمامًا. نحن أساس السودان. نحن من سيبني السودان في المستقبل، لذلك أتمنى من جميع الأطراف رعاية الشباب خلال هذه الحرب".

- عائشة داباكا، 24 سنة، طالبة جامعية 2

نتائج الرئيسية

تسلط النتائج التي توصلنا إليها الضوء على كيف أن الإخفاقات المنهجية تعيق وصول الشابات السودانيات إلى سبل العيش والتعليم والخدمات الصحية، بغض النظر عن المكان الذي يتم تهجيرهن إليه.

لقد قلبت الحرب حياة الشابات السودانيات رأسًا على عقب، إذ لم يتم تهجيرهن جسديًا من منازلهن فحسب، بل فقدن أيضًا الدعم الذي تقدمه عائلاتهن وأصدقائهن ومجتمعاتهن. وأفاد عدد من المشاركات الشابات، وخاصة من منطقتي دارفور وغرب كردفان، أنهن فقدن مقدمي الرعاية لهن في النزاعات الجارية أو الماضية بسبب العنف الذي ترتكبه الفصائل المتحاربة. علاوة على ذلك، أشارت بعض الشابات إلى أن تجربة النزوح هذه ليست الأولى التي يعشنها، بل كانت لهن تجارب سابقة في الانفصال عن أفراد أسرهن.

كما فقدت الشابات الشعور بالأمان الذي كنّ يتمتعن به في السابق ضمن مجتمعاتهن بسبب غياب إمكانية الوصول إلى فرص كسب العيش والتعليم والرعاية الصحية.

1. سبل العيش: بالنسبة لغالبية الشابات اللواتي تمت مقابلتهن، لم تكن فرص كسب العيش الآمنة والمستدامة متاحة في أماكن النزوح. وقبل الحرب، كان العديد من الشابات يعتمدن على مقدمي الرعاية لهن للحصول على الدعم. ولكن، نتيجة الخسارة الكبيرة التي تسببت فيها الحرب في مقدمي الرعاية والفرص المالية، واضطرار الشابات لتحمل مسؤوليات تقديم الرعاية للآخرين، أصبحن يواجهن حاجة ملحة للوصول إلى خيارات تأمين سبل العيش لإعالة الأسرة ومتابعة تعليمهن.

2. التعليم: تكشف التجارب التعليمية الحالية عن مشهد يتسم بالاضطرابات العميقة والحواجز المالية واللغوية الكبيرة في مناطق مثل تشاد وأوغندا ومصر، ناهيك عن البنية التحتية التعليمية غير الكافية، لا سيما في مخيمات النزوح في غرب كردفان بالسودان. وقبل الحرب، كانت المشاركات ينخرطن بنشاط في مراحل مختلفة من التعليم، بدءًا من التحضير لامتحان الشهادة السودانية وصولًا إلى الدراسات الجامعية.

3. الصحة: أشارت المشاركات جميعهن إلى العبء المالي بوصفه عائقًا للوصول إلى الرعاية الصحية، وذكرن مخاوف بشأن التكلفة العالية للعلاج وعدم إمكانية الوصول إلى الأدوية لمعالجة المشاكل الصحية، التي يعانين منها أصلًا، في أماكن النزوح في غرب كردفان وتشاد وأوغندا. كما أفادت غالبية المشاركات في جميع المواقع بأنهن بدأن بالمعاناة من حالات صحية نتيجة الحرب والنزوح. وعبّر العديد منهن عن الحاجة إلى الحصول على خدمات دعم الصحة النفسية، وخاصة بالنسبة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي وكل من يختبر الحزن على فقدان أفراد الأسرة.

4. مخاوف السلامة والأمن والحماية: أعربت معظم الشابات عن مشاعر عدم الارتياح في بيئات النزوح، حيث أدت المخاوف الأمنية إلى زيادة التوتر والقلق بشكل كبير، وخاصة في المخيمات في تشاد وغرب كردفان.

5. الوصول إلى المعلومات ووسائل الاتصال: لم تتمكن العديد من الشابات السودانيات في بيئات النزوح المختلفة من الوصول إلى المعلومات ولم يكن بمقدورهن التواصل مع الأصدقاء والعائلة. وتفاوتت إمكانية وصول المشاركات إلى المعلومات ووسائل الاتصال. إذ أبلغت الشابات في غرب كردفان وتشاد عن محدودية في الوصول إلى الأجهزة الرقمية والإنترنت، حيث ذكرت بعضهن أنهن فقدن أجهزتهن بسبب الحرب. ولا يزال الاتصال بالإنترنت داخل السودان يطرح تحديًا. في المقابل، تتمتع الشابات الموجودات في أوغندا ومصر بإمكانية الوصول إلى هذه التقنيات، لكنهن يواجهن صعوبة في ذلك بسبب ارتفاع تكلفة تفعيل خدمات الإنترنت.

أجري هذا البحث في فترة تم فيها خفض التمويل الإنساني إلى حد كبير، وهو تغيير قد يؤثر بشكل غير متناسب على الشابات السودانيات اللواتي نزحن بسبب الحرب. تحث مفوضية اللاجئين النسائية والشبكة العالمية للشباب اللاجئين ومؤسسة Hopes and Actions الجهات المانحة على الاستمرار بتمويل خطة الاحتياجات الإنسانية والاستجابة للسودان، وخطة الاستجابة الإقليمية للاجئين من السودان، مع إعطاء الأولوية لتمويل المنظمات المحلية التي تقودها النساء واللاجئون والشباب، وحماية تمويل برامج الصحة الجنسية والإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

وفي الوقت نفسه، ندعو الدول المضيفة إلى ضمان وصول الشابات السودانيات بشكل عادل وآمن إلى أنظمة الرعاية الصحية والتعليم الوطنية، ودعم حقهن في العمل القانوني وغير التمييزي والآمن.

تصوير صفا آدم، مخيم أدري في شرق تشاد

قالت شابة من دارفور:

"لقد ولدت في محلية كتم في شمال دارفور ثم نزحت إلى الفاشر [في شمال دارفور] في عام *2004* بعد مقتل والدي في الحرب في ذلك الوقت. مرة أخرى وسط هذه الحرب، قُتل زوجي على يد القوات المسلحة السودانية. كنت أعتمد عليه كمقدم رعاية. والآن أعتمد على نفسي وأعمل على تحميص القهوة، ثم طحنها وبيعها بكميات صغيرة لأتمكن من إعالة ابني. انخفض دخلنا بمقدار كبير، والآن أعيش في مخيم بيالي في أوغندا. ولقد أثر ذلك علينا بطرق عديدة، بما في ذلك عدم قدرتي على مواصلة تعليمي ودفع إيجار منزل خارج المخيم. لقد اجتزت الامتحان الثانوي، وكنت أستعد للالتحاق بإحدى الجامعات قبل الحرب."

معلومات أساسية

بعد عامين من الصراع المستمر، يمثل السودان أسوأ أزمة نزوح وأسوأ أزمة في العالم لانعدام الأمن الغذائي، حيث تؤثر على ما يقرب من 25 مليون شخص،[3] وقد نزح أكثر من 11 مليون سوداني داخليًا، وفر أكثر من [3] ملايين إلى البلدان المجاورة.[4]

كما تم تدمير الخدمات العامة، مثل المدارس والمستشفيات والأسواق، فضلًا عن سلاسل التوريد الأساسية لنقل المواد الغذائية والأدوية والسلع الأخرى، في جميع أنحاء السودان بسبب العنف المستمر. وقد أدى هذا، بالإضافة إلى النزوح الداخلي الجماعي، إلى ظروف معيشية قاسية ودون المستوى المناسب للأشخاص النازحين داخليًا.[5] ويواجه اللاجئون في البلدان المجاورة بالمثل انعدام الأمن المزمن وحالات العنف والحاجة إلى الخدمات الإنسانية.

حرب على النساء والفتيات

كان لهذا الوضع آثار شديدة بشكل خاص على النساء والفتيات. تشكل النساء والفتيات غالبية اللاجئين من السودان المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تشاد ومصر وأوغندا.[6] وقد أدى انعدام الأمن الغذائي والمجاعة إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية لدى النساء الحوامل والشابات اللواتي يقدمن الرعاية، ولا سيما بين السكان النازحين. ولا يزال الوصول إلى الرعاية الصحية، وخاصة الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية للنساء في سن الإنجاب والفتيات المراهقات والناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، محدودًا.[7] كما أن أكثر من 2.5 مليون فتاة، أي ما يوازي 74 في المئة من الفتيات في سن المدرسة، هن الآن خارج المدرسة.[8] وتُجبر النساء السودانيات بشكل متزايد على تحمل مسؤوليات مالية وأمنية جديدة لعائلاتهن، بسبب الانفصال عن أفراد الأسرة الذكور أو مقتلهم. ومع ذلك تواجه الأسر التي تعيلها نساء انعدامًا أكبر بكثير من الأمن الغذائي مقارنة بالأسر التي يرأسها رجل. بالإضافة إلى ذلك، فشلت الاستجابة الإنسانية في توفير منتجات النظافة أثناء الدورة الشهرية، مما أدى إلى مصاعب كبيرة للنساء والفتيات.[9]

وينتشر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وخاصة الاغتصاب والاغتصاب الجماعي، على نطاق واسع في المناطق المتضررة من النزاعات، مع زيادة الطلب على الخدمات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي بنسبة 288 بالمئة في عام 2024 وحده.[10]

"تتعرض النساء والفتيات النازحات **بشكل متزايد للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، على الطرق ونقاط التفتيش** أثناء الفرار من النزاع، وكذلك في الملاجئ ومخيمات النزوح أو في انتظار التأشيرات عند النقاط الحدودية."[11]

وتفيد بعض التقارير بأنه يتم الإتجار بالشابات والفتيات، بما في ذلك النازحات داخليًا، لأغراض الاستغلال الجنسي، في حين تواجه النساء والفتيات السودانيات اللواتي يهربن إلى البلدان المجاورة مخاطر متزايدة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وزواج الأطفال والزواج القسري، وبيع أو تبادل الجنس مقابل الأصول لتلبية الاحتياجات الأساسية.[12]

التمويل الإنساني في الأزمات

تعد أزمة السودان أكبر أزمة إنسانية وأزمة نزوح في العالم؛ ومع ذلك، فإن الاستجابة الإنسانية لها تعاني من نقص مزمن في التمويل. وحصلت المنظمات التي تقودها النساء، بما في ذلك مجموعات المساعدة المتبادلة التي تقودها النساء وغرف الاستجابة للطوارئ، على 1.63 في المئة فقط من التمويل الإنساني المخصص للسودان في عام 2023، على الرغم من تقديمها لخدمات الخطوط الأمامية الأساسية مثل الرعاية الصحية والدعم النفسي والمساعدة الغذائية.[13] أما في عام 2025، فوصل تمويل الاستجابة الإنسانية في السودان إلى مرحلة الأزمة، حيث تم تمويل 13 في المئة فقط من الاحتياجات الإنسانية وخطة الاستجابة اعتبارًا من أبريل 2025 [14] كما تلقت خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين من السودان، التي تقدم الدعم للاجئين السودانيين والمجتمعات المضيفة في بلدان مثل مصر وأوغندا، نسبة 5.9 في المئة فقط من التمويل المطلوب. [15]

بالإضافة إلى ذلك، أدى الإنهاء المفاجئ للمساعدات الخارجية الأمريكية - والتي شكلت في عام 2024 نسبة 44.7 في المئة من الاستجابة الإنسانية للسودان و57.5 في المئة من خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين - إلى انهيار الخدمات الأساسية المقدمة لملايين النازحين واللاجئين في السودان والدول المجاورة.[16] وتبلّغ الآن مخيمات النزوح في جميع أنحاء السودان، والتي تعتمد على المساعدات الإنسانية لتوفير الغذاء والماء وخدمات الرعاية الصحية، عن حالات وفيات بسبب سوء التغذية والظروف الصحية التي يمكن علاجها، بالإضافة إلى إغلاق المراكز الصحية، والنقص الكامل في المياه والأدوية في بعض المخيمات. وبالمثل، اضطرت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية إلى الحد بشكل كبير من البرامج الأساسية أو إغلاقها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتغذية والمياه والصرف الصحي والصحة والمساعدات النقدية.[17] وفي هذا السياق، أدت الشابات السودانيات دورًا حاسمًا في إنشاء غرف الاستجابة للطوارئ ومجموعات المساعدة المتبادلة التي تقدم خدمات الخطوط الأمامية للمجتمعات السودانية. ومع ذلك، فقد أُجبر العديد من هذه المبادرات على الإغلاق نتيجة لخفض التمويل، بما في ذلك ما يقدر بنحو 900 من أصل 1,400 مطبخ مجتمعي يعتمد على المساعدة المتبادلة ويخدم ما يصل إلى مليوني شخص في جميع أنحاء السودان.[18]

كما أدت التخفيضات والنقص في التمويل الإنساني إلى خسارة مفاجئة في الخدمات الإنسانية والحماية القانونية للاجئين السودانيين في البلدان المجاورة. على سبيل المثال، ستعلق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر الآن جميع العلاجات الطبية المقدمة للاجئين باستثناء الإجراءات الطارئة المنقذة للحياة.[19] وفي تشاد، تم إغلاق خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك أقسام الولادة، للاجئين السودانيين؛ وتم إنهاء برامج حماية النساء السودانيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ وسيُترك أكثر من 150,000 طفل لاجئ من دون الحصول على التعليم إذا استمر النقص في التمويل حتى عام 2026. [20] أما في أوغندا، التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين في أفريقيا، فاضطر برنامج الأغذية العالمي إلى وقف الحصص الغذائية بالكامل لمليون لاجئ.[21]

علاوة على ذلك، ازدادت الاستجابة الإنسانية تعقيدًا بسبب تقييد وصول المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات النازحة والمتضررة من النزاع في جميع أنحاء المنطقة، ولا يزال توفير المساعدات محدودًا للغاية حيث تواجه المنظمات الإنسانية تحديات كبيرة في الوصول بسبب قيام الجماعات المسلحة في كثير من الأحيان بالاعتراض لها على الطرق الأساسية أو عرقلة هذه الطرق أو السيطرة عليها.[22] ولا تزال العقبات البيروقراطية التي تفرضها كل من مفوضية العون الإنساني السودانية والوكالة السودانية للإغاثة، مثل التأخير في إصدار التأشيرات وتصاريح السفر للعاملين في المجال الإنساني، تحول دون إيصال المساعدات على المستوى المطلوب.[23]

كما لا تزال الجماعات المسلحة كافة تستهدف المرافق الإنسانية والمدنية. وتتعرض المرافق الصحية، والعاملون في المجال الصحي بشكل خاص، للقصف والغارات الجوية، حيث قُتل 70 عاملًا صحيًا في مختلف أنحاء السودان في يناير 2025 وحده.[24] ولقد حدّت الهجمات المتكررة على مرافق الصحة الإنجابية للنساء والفتيات من المساحات المتوفرة لتلقي الرعاية في مجال الصحة الإنجابية المنقذة للحياة والرعاية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.[25]

المنهجية

استند هذا التقييم إلى منهجية نوعية، باستخدام مراجعة مكتبية ومقابلات شبه منظمة مع 20 شابة سودانية تتراوح أعمارهن بين 18 و24 عامًا نزحن إلى المناطق الحضرية ومخيمات اللاجئين في كل من أوغندا، بما في ذلك كامبالا وكيساسي وبيالي، ومخيم كيرياندنغو؛ والقاهرة في مصر؛ ومخيم كيرينك وأم جرس في تشاد؛ ومخيمات النزوح في النهود في غرب كردفان بالسودان. كما تمت دعوة الشابات للمشاركة في مقابلات المشروع بشكلٍ يمثّل مجموعة متنوعة من مستويات التعليم والحالة الاجتماعية. وقام فريق المشروع بتطوير أدلة المقابلة بهدف استكشاف القضايا المتعلقة بالتعليم وسبل العيش والصحة. لأسباب أخلاقية، لم تُسأل المشاركات مباشرة عن تجارب العنف أو الاستغلال أو الإساءة.

وأجرت ميسّرات سودانيات مدربات المقابلات باللغة العربية. وتم تسجيلها ونسخها وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية لأغراض التحليل والتفسير. قبل جمع البيانات، حصلت المحاورات على موافقة مستنيرة من جميع المشاركات. وتم إخفاء سمات الهوية من البيانات لإزالة أي خصائص تعريفية. هذا وأجرى فريق المشروع تحليلًا مشتركًا للنصوص لتحديد الموضوعات والنتائج والتوصيات الرئيسية. وتمت مراجعة وثائق السياسات والتقارير الإنسانية والمؤلفات الأكاديمية ذات الصلة لتوفير السياق والمعلومات الأساسية.

تصوير صفا آدم، مخيم أدري في شرق تشاد

كانت إحدى المشاركات حاملًا قبل النزوح واضطرت إلى الفرار من النزاع في محلية بابنوسة إلى محلية النهود في غرب كردفان، حيث ولدت ابنتها في بيئة خارج المستشفى من دون دعم طبي كافٍ. قالت:

"وصلت إلى المخيم وأنا حامل وولدت طفلتي هناك من دون أي مساعدة من المستشفى أو الخدمات الطبية. لم أتلقَ أي مسكنات للألم أو صابون أو فوط صحية. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم إعطاء ابنتي المولودة حديثًا وطفلين آخرين أي لقاحات." وشاركت تجربة مؤلمة من وصمة العار داخل المخيم بسبب عدم إمكانية الوصول إلى وسائل النظافة بعد الولادة. قالت: "لقد عانيت من التمييز والوصم من العديد من الأشخاص، حتى أولئك الموجودين داخل المخيم. بعد الولادة، كانت هناك رائحة، ولأنني لم أتمكن من الحصول على أدوات النظافة للحفاظ على نظافتي، فقد واجهت معاملة سلبية."

مواقع الدراسة

الحقائق:
اللاجئون السودانيون والأشخاص النازحون داخليًا
في تشاد ومصر وأوغندا وغرب كردفان بالسودان (اعتبارًا من مايو 2025)

الأرقام بشأن اللاجئين في تشاد ومصر وأوغندا من بوابة البيانات التشغيلية التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - الأرقام كما في 28 أبريل 2025.

الأرقام بشأن الأشخاص النازحين داخليًا في غرب كردفان والسودان من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ملخص تتبع الأشخاص اللاجئين والنازحين داخليًا في السودان، 31 مارس 2025.

البيانات المتعلقة بالعمر والنوع الاجتماعي للاجئين متاحة فقط للأشخاص المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

مصر

عدد اللاجئين من السودان: 1,500,000

نسبة النساء والفتيات: 54%

نظرة عامة: تستضيف مصر أكبر عدد من اللاجئين السودانيين، حيث استقر غالبية اللاجئين المسجلين في المراكز الحضرية في القاهرة والجيزة والإسكندرية.[29] ويستغرق اللاجئون في المتوسط 800 يوم للحصول على وثائق إقامة صالحة صادرة عن الحكومة، مما يحد من قدرتهم على الحصول على المساعدة الأساسية. كما يتم اعتقال[30] اللاجئين السودانيين في المناطق الحضرية بشكل متزايد من خلال الاعتقالات الجماعية وأعمال الترحيل التعسفي والعودة القسرية غير القانونية إلى السودان، ويواجهون كراهية الأجانب المتزايدة والمشاعر المعادية للسودانيين.[31] هذا ويهدد قانون اللجوء الجديد في مصر، الذي تم إقراره في ديسمبر 2024، بتقويض الحماية القانونية المقدمة للاجئين بعد أكثر.[32]

غرب كردفان، السودان

عدد الأشخاص النازحين داخليًا: 406,000

نسبة النساء والفتيات: 53% (متوسط الأشخاص النازحين داخليًا في السودان؛ الأرقام الخاصة بغرب كردفان غير معروفة)

نظرة عامة: تصاعدت أعمال العنف وانعدام الأمن الغذائي الشديد والنزوح في ولاية غرب كردفان بسبب المعارك الإقليمية المستمرة بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، لا سيما منذ يوليو 2024. وقد تم استهداف البنية التحتية الحيوية والإنتاج الزراعي، إلى جانب العاملين في المجال الإنساني، مما أدى إلى تعميق الأزمة الإنسانية. كما تم استهداف المدنيين بشكل متزايد، مع قتل النساء والأطفال في منازلهم. وأعيد استخدام المدارس كملاجئ للنازحين، مما زاد من تعطيل تعليم الأطفال.[35] في وقت كتابة هذا التقرير، هاجمت قوات الدعم السريع محلية النهود، مما تسبب في موجة نزوح ثانية لحوالي 35,000 شخص، بعضهم كانوا أصلًا من الأشخاص النازحين داخليًا.[36]

أوغندا

عدد اللاجئين من السودان: 73,602

نسبة النساء والفتيات: 51%

نظرة عامة: لقد ضمن قانون اللاجئين في أوغندا لعام 2006 تاريخيًا الحقوق الأساسية للاجئين، بما في ذلك حرية التنقل والتوظيف وتكوين الجمعيات والحصول على الرعاية الصحية والتعليم والعدالة. وهو يشمل أحكامًا صريحة لحماية اللاجئات من التمييز بين الجنسين.[33] تستقر غالبية اللاجئين السودانيين حول العاصمة كامبالا، أو في مستوطنات اللاجئين في كيرياندونغو. وحصل أكثر من 20,000 لاجئ سوداني في أوغندا على تعليم جامعي، و15,000 على تعليم ثانوي.[34]

تشاد

عدد اللاجئين من السودان: 779,584

نسبة النساء والفتيات: 55%

نظرة عامة: تحافظ تشاد على سياسة الحدود المفتوحة السخية للاجئين السودانيين. في عام 2020، اعتمدت تشاد قانونًا رائدًا للجوء يضمن الحقوق الأساسية للاجئين، بما في ذلك حرية التنقل والحق في العمل والحصول على الرعاية الصحية والتعليم والعدالة.[26] ومع ذلك، تواجه تشاد أيضًا أزمة إنسانية طويلة الأمد، حيث يحتاج أكثر من 40 في المئة من السكان إلى المساعدة.[27] ولا يزال أكثر من 200,000 لاجئ يعيشون في مستوطنات عشوائية في المنطقة الحدودية لتشاد، في انتظار نقلهم إلى مواقع الاستيطان في مختلف أنحاء البلاد حيث سيتاح لهم الوصول بشكل أفضل إلى الخدمات.

سبل العيش

تواجه الشابات النازحات حواجز كبيرة ومتعددة الأوجه في السعي وراء فرص كسب العيش الآمنة والمناسبة لهن بسبب الحرب. ويكمن التحدي الأساسي في نقص الفرص المتاحة في مواقع النزوح. مثلًا، ذكرت المشاركات مرارًا وتكرارًا العبارات التالية: "لا توجد فرص متاحة" و"لم نتمكن من العثور على عمل هنا" و"لا توجد طريقة للحصول على وظيفة هنا". كما يتعرض العديد من الشابات لضغوط أكبر لدعم كل من أسرهن وإخوتهن، بسبب فقدان معيل الأسرة (بسبب الموت أو الانفصال). ولقد أعاقت تحديات النزوح والصدمات بشكل كبير رحلتهن إلى مرحلة البلوغ.

استمرار الصراع وانعدام الأمن في غرب كردفان

أجبر انعدام الأمن الوظيفي اللاجئات على القيام بأعمال خطرة ومنخفضة الأجر، مما زاد من ضعفهن واعتمادهن على المساعدات في مختلف المواقع.[37] نتيجة لذلك، يُجبر الكثيرون على العمل في أشكال غير مستقرة ومنخفضة الأجر من العمل اليومي، مثل الأعمال المنزلية العرضية أو مهمات السوق، التي لا تدر دخلًا كافيًا لتلبية الاحتياجات الأساسية. وفي غرب كردفان، أشارت الشابات إلى أن فقدان مواد العمل وفرص العمل ورأس المال والموارد يشكل أحد التحديات الملحة. على سبيل المثال، فقدت إحدى المشاركات، التي كانت بائعة شاي قبل الحرب، المواد الضرورية لمتابعة عملها وكانت تفتقر إلى رأس المال اللازم لإعادة تشغيل نشاطها التجاري بعد النزوح.

كما شكل عدم الإلمام بالبيئة الجديدة وسوق العمل المحلي عائقًا آخر مهمًا. وذكرت المشاركات العبارات التالية: "لا نعرف هذه المنطقة أو الناس هنا" و"لا يمكننا العمل بأي شيء هنا لأننا لا نعرف كيف". ويؤدي عدم إلمام اللاجئات ببيئتهن الجديدة والمخاوف المحتملة المتعلقة بالسلامة وخوفهن من المغامرة خارج المخيم إلى الحد من قدرتهن على الاستكشاف والمشاركة في الأنشطة المدرة للدخل. هذا ويؤدي التجزؤ المتزايد للجماعات المسلحة والنزاعات المستمرة في غرب كردفان إلى إعاقة فرص التجارة في المنطقة بشدة، مما يحد من فرص كسب العيش للمجتمعات المحلية.[38]

التمييز والدعم الإنساني المحدود في تشاد

وصفت الشابات في مخيمات اللاجئين في تشاد التوظيف بأنه تمييزي، إذ يواجهن ترددًا في توظيف اللاجئين السودانيين بسبب إعطاء الأفضلية لتوظيف المقيمين والأفراد الناطقين بالفرنسية. ويولّد هذا الاستبعاد، إلى جانب التوافر المحدود للوظائف، بيئة معادية تصعّب البقاء الاقتصادي. أشارت اللاجئات أيضًا إلى انخراطهن في العمل اليومي المتقطع والاستغلالي، وغالبًا ما ينطوي ذلك على مهام تتطلب جهدًا بدنيًا مثل رفع الطوب مقابل أجر ضئيل أو بدون أجر، مما يؤكد المخاطر التي يتعرضن لها بشكل أكبر.

"إن نقص الدخل له آثار متتالية، ويؤثر على قدرتهن على تحمل تكاليف الاحتياجات الأساسية مثل الطعام، ومواصلة تعليمهن، ودعم أشقائهن."

وفي حين أشارت الشابات إلى توفر المواد الغذائية التي تقدمها المنظمات الإنسانية، إلا أن هذه الإمدادات لا تلبي احتياجاتهن اليومية. وأفاد أحد المخبرين الرئيسيين في مخيم كيرينك أن الخدمات المخصصة للمستفيدين لا تصل إلى هؤلاء اللاجئات.

حواجز اللغة والتحرش الجنسي في أوغندا

على الرغم من أن أوغندا تطبق سياسات تقدمية تمنح اللاجئين الحق في العمل، إلا أن معدلات التوظيف الفعلية تكشف عن تفاوتات كبيرة بحسب الإقليم والنوع الاجتماعي.[39] وتواجه المشاركات من الشابات النازحات في أوغندا قيودًا شديدة في سوق العمل بسبب محدودية الفرص الآمنة، بالإضافة إلى التحديات التي يطرحها الوضع القانوني للّجوء والحواجز اللغوية. علاوة على ذلك، تتطلب العديد من الوظائف المتاحة خبرة أو شهادات تفتقر إليها النازحات في كثير من الأحيان. كما أن المخاوف المتعلقة بالسلامة، لا سيما في الليل، تحد من قدرتهن على السعي وراء فرص محددة لكسب العيش. على سبيل المثال، كشفت تقارير سابقة عن حالات التحرش الجنسي في مكان العمل ضد اللاجئات في أوغندا، مما يؤكد ديناميكيات القوى الاستغلالية بين أصحاب العمل واللاجئين، والتي تفاقمت بسبب غياب آليات الإبلاغ الرسمية.[40] وأفادت المشاركات في المناطق الحضرية أنهن يعتمدن على دخل محدود ومتقلب يجنينه من العمل التطوعي مع منظمات المجتمع المدني، التي تقدم في كثير من الأحيان بدلات صغيرة لتغطية تكاليف النقل أو الوجبات، أو العمل العرضي، مثل بيع الطعام والقهوة. كما أدى عدم الاستقرار وعدم اليقين في تأمين سبل العيش بالنسبة للاجئات، إلى جانب ارتفاع تكلفة المعيشة في أوغندا، إلى مواجهة صراع مستمر لتلبية الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الإيجارات والرسوم المدرسية المرتفعة للغاية، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى الشعور بضيق نفسي شديد وبالعجز. وسلطت امرأة شابة في مخيم بيالي للاجئين الضوء على تأثير نقص التمويل على سبل العيش، قائلة:

"لم نتمكن من الحصول على مصدر دخل آخر غير المساعدات المالية التي كنا نتلقاها من المنظمة الدولية للهجرة، والتي توقفت الآن."

كراهية الأجانب والعقبات التي تحول دون نقل المؤهلات في مصر

أشارت الشابات السودانيات النازحات إلى مصر بشكلٍ متكرر إلى ندرة فرص العمل المناسبة، وخاصة للأجانب أو أولئك الذين لا يملكون مؤهلات محددة. وفقد العديد من اللاجئات السودانيات في مصر شهاداتهن التعليمية، ما أجبرهن على التخلي عن فرص العمل التي تتوافق مع مؤهلاتهن وخبراتهن، وحصر فرصهن في العمل منخفض المهارات وغير مدفوع الأجر في كثير من الأحيان، بما يتناقض بشكل صارخ مع حياتهن المهنية السابقة. [41] كما أدت الروايات الإعلامية السلبية والمعلومات المضللة المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي ضد اللاجئين السودانيين في مصر، بما في ذلك الدعوات لمقاطعة أعمالهم، إلى تعميق عدم الثقة باللاجئين الوافدين حديثًا.[42] وأفادت المشاركات أن مقدمي الرعاية الذكور أو الأشقاء يعملون في بيئات عمل استغلالية تتطلب عادة ساعات طويلة وتدر عائدات منخفضة.

"لاحظت بعض المشاركات أن مهاراتهن أو مؤهلاتهن لا يمكن نقلها بسهولة أو لا يتم الاعتراف بها في سوق العمل المصري."

على سبيل المثال، وصفت إحدى المشاركات مواجهة تحديات متعلقة بالنوع الاجتماعي عند محاولة العثور على "عمل محترم"، بما في ذلك الضغط عليها لارتداء ملابس معينة أو التصرف بطرق تتعارض مع قيمها.

التعليم

يؤدي تعطيل التعليم إلى الحد بشكلٍ أكبر من فرص كسب العيش للشابات. وتكشف تجارب المشاركات الحالية في التعليم عن مشهد يتسم بالاضطرابات العميقة والحواجز المالية الكبيرة والبنية التحتية التعليمية غير المتاحة، لا سيما في مخيمات النزوح في غرب كردفان.

ضعف البنية التحتية التعليمية في غرب كردفان

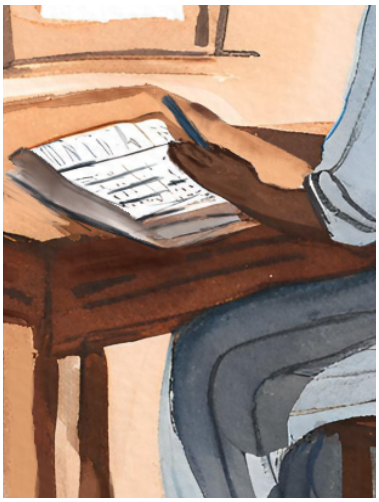

يعاني السودان عمومًا من عدم المساواة في مجال التعليم، مع وجود تفاوتات إقليمية صارخة بين المركز والأطراف، مما يفاقم أوجه التخلف في المناطق الغربية.[43] وحتى قبل اندلاع الحرب، واجهت الشابات من غرب دارفور وغرب كردفان اضطرابات شديدة في تعليمهن، بسبب الصراع التاريخي، والوضع الاقتصادي السيئ، وخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، ونقص المدارس المتاحة، مما يعني أنهن كن أكبر سنًا بكثير من غيرهن المشاركات السودانيات من المناطق الأخرى، على الرغم من كونهن في نفس المستويات التعليمية. كما ساهمت وجهات النظر الثقافية والتقليدية الأخرى لأدوار المرأة، مثل المسؤوليات المنزلية أو الزواج، في انخفاض عدد الفتيات اللواتي يلتحقن بالمدارس ويبقين فيها.[44] وقالت إحدى المشاركات: "قبل الحرب، أنهيت الصف السادس، ثم توقفت عن الذهاب إلى المدرسة لأتزوج. أريد أن أواصل تعليمي الآن إذا أتيحت لي الفرصة."

وأشارت المشاركات النازحات في محلية النهود إلى أن النقص الحاد في البنية التحتية التعليمية في غرب كردفان يشكل حاليًا المشكلة الأكثر إلحاحًا بالنسبة لهن. ويتفاقم هذا النقص بسبب القيود المالية الكبيرة، مما يجعل تكاليف التعليم خارج متناول الكثيرين. وقالت إحدى المشاركات: "لا نملك الموارد لمواصلة تعليمي هنا." وفي غرب كردفان، يمنع نقص الموارد المالية هؤلاء الشابات من التفكير في الانتقال إلى مناطق قد تكون فيها المؤسسات التعليمية متاحة. بالإضافة إلى هذه العقبات الملموسة، سلطت المشاركات الضوء أيضًا على الندرة العامة في الفرص التعليمية المتنوعة في بيئاتهن الحالية، مما يشير إلى الحاجة إلى توفير مجموعة أوسع من برامج التعلم خارج نطاق التعليم الأساسي لهن ولأشقائهن، مثل تعلم القرآن، بالإضافة إلى دروس اللغة العربية والإنجليزية. تجدر الإشارة إلى أنه تم تدمير العديد من البنى التحتية للجامعات، بما في ذلك المرافق المختلفة والمكاتب الإدارية، مما أدى إلى فقدان إمكانية الوصول إلى النسخ الرقمية من سجلات الطلاب وشهاداتهن الأكاديمية.[45]

> "بالتالي، فإن طلب الجامعات الأجنبية المتكرر للوثائق التعليمية المعتمدة يقوض بشدة وصول الطلاب إلى التمويل التعليمي والمنح الدراسية خارج السودان."

قامت بعض الجامعات السودانية بدمج أساليب التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد، بما يسمح للطلاب بمتابعة دراستهم عبر الإنترنت.[46] ومع ذلك، لا يزال يتعين على الطلاب زيارة مراكز الامتحانات الموجودة في المدن الآمنة في شمال وشرق السودان، كجزء من اتفاقيات التعاون مع الجامعات في تلك المناطق.[47] وقالت شابة كانت مسجلة في إحدى جامعات السودان قبل الحرب:

> "بعد استئناف التعليم، فتحت الجامعات في السودان أبوابها وفرضت أسعارًا مرتفعة جدًا، [وهذا] بالإضافة إلى الاضطرار إلى العودة إلى بورتسودان لإجراء الامتحانات، مما جعل من الصعب مواصلة دراستي."

علاوة على ذلك، أدى استمرار العنف وانقطاع الإنترنت والنزوح الجماعي إلى منع الطلاب والجامعات في المناطق الغربية من استئناف التعليم العالي.[48] كما أدت زيادة الرسوم الجامعية وعدم إمكانية الوصول إلى مراكز الامتحانات للشابات اللاتي هربن إلى البلدان المجاورة إلى إعاقة قدرتهن بشدة على استئناف تعليمهن. في هذا الصدد، أفادت إحدى المشاركات: "أصبحت رسوم التعليم مرتفعة للغاية، لدرجة تجعلك غير قادر على التسجيل أو الدراسة."

العوائق التي تحول دون تعليم اللاجئات في مصر وأوغندا وتشاد

تشكل الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن النزوح السبب الرئيسي لعدم قدرة الشابات السودانيات على مواصلة تعليمهن في تشاد وأوغندا ومصر. ويطرح ارتفاع تكلفة التعليم، ولا سيما التعليم الخاص، إلى جانب فقدان سبل العيش وعبء دعم الأسر، حاجزًا لا يمكن التغلب عليه أمام الشابات النازحات إلى تشاد. فقالت إحدى المشاركات في تشاد: "كنت أدرس سابقًا في الجامعة، لكنني أواجه حاليًا صعوبات مالية في الوصول إلى التعليم." وبالنسبة للبعض، تزيد المشاكل الصحية، مثل الإصابات التي لحقت بهن أثناء النزاع والاعتداءات الجنسية، من تفاقم الصعوبات التي يواجهنها، مما يعوق قدرتهن على استئناف التعليم. أما في أوغندا، فأشارت الشابات باستمرار وبأغلبية ساحقة إلى حاجز اللغة، إلى جانب الحواجز المالية، كتحديات تعيق قدرتهن على التسجيل والنجاح في نظام التعليم الأوغندي. على سبيل المثال، قالت إحدى المشاركات:

"لقد سجلت في مدرسة أوغندية، لكنني واجهت تحديات لغوية وتكاليف عالية، ولم أتمكن من إكمال التسجيل."

وقالت مشاركة أخرى في كمبالا: "التحدي هو نقص فرص المنح الدراسية، فضلًا عن التكلفة العالية للرسوم الدراسية ونفقات المعيشة للطلاب، مثل رسوم النقل والنفقات الأخرى." بالإضافة إلى ذلك، يواجه الطلاب والأكاديميون السودانيون في مصر رسومًا دراسية مرهقة ومتطلبات تقييدية متعلقة بالتأشيرات ويعانون من إغلاق المدارس السودانية. قالت امرأة شابة في مصر،

"لا أحد في عائلتي أنهى دراسته الجامعية باستثناء الأخ الأكبر، الذي ترك شهادته في السودان. وهذا يحصر قدرتنا على الحصول على وظائف في العمل منخفض الأجر فقط."

يؤدي فقدان الوثائق الأساسية إلى تفاقم هذه المشاكل، مما يجعل من المستحيل تقريبًا بالنسبة للاجئين مواصلة تعليمهم في مصر أو في الخارج.

الصحة

قبل النزوح، كانت المشاركات يحصلن عمومًا على خدمات الرعاية الصحية في السودان، على الرغم من أن البعض أبلغ عن محدودية الوصول إلى هذه الخدمات في المناطق الغربية. وقد أعاقت الفوارق التنموية نفسها بين المناطق في السودان الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية بسبب نقص الموظفين المؤهلين والمرافق التي يمكن الوصول إليها.[49] وفي منطقتي دارفور وكردفان الكبرى، إما تسيطر الجماعات المسلحة على طرق الوصول الرئيسية وإما تغلقها أو تقاتل من أجل الحصول على المساعدات الإنسانية، مما يطرح تحديات شديدة أمام وصول المنظمات الإنسانية إلى المستفيدين.[50] بالتالي، يحد ذلك من قدرة الناجيات من انتهاكات حقوق الإنسان والمتضررات من النزاع في السودان على الوصول إلى دعم الصحة النفسية، علمًا أن الرعاية الصحية التي تركز على الناجيات غير كافية في العديد من الولايات.[51]

غياب خدمات الرعاية الصحية في غرب كردفان

في غرب كردفان، أجابت الشابات باستمرار بـ "لا" عندما سئلن عما إذا كن قد حصلن على خدمات صحية أخرى منذ وصولهن إلى مخيمات النزوح في محلية النهود. وأشرن إلى "عدم وجود خدمات متاحة" أو "عدم تقديم أي شيء للمشاكل الصحية هنا" كأسباب رئيسية. وقالت إحدى المشاركات في غرب كردفان: "كثير من الناس مرضى هنا وليس لديهم أي دواء." كما أشارت المشاركات إلى نقص الحمامات المتاحة في المخيم وفقدانهن للملابس، بالإضافة إلى غياب المأوى المناسب، إذ تنام العائلات على الأرض من دون غطاء، وهذا يعرضها لظروف بيئية قاسية ومخاطر صحية محتملة.

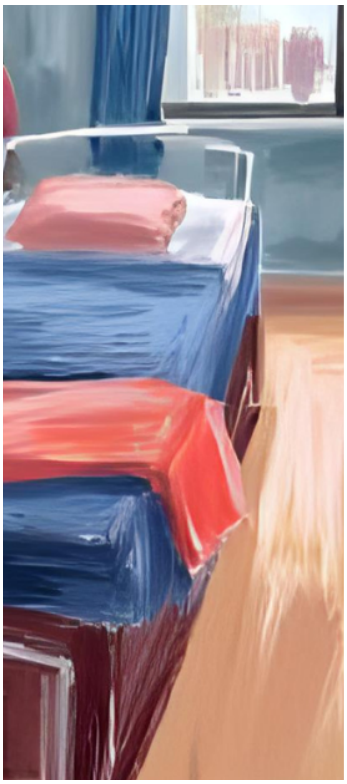

الأنظمة الصحية المثقلة بالأعباء في تشاد

أفادت منظمة الصحة العالمية أن التدفق الهائل للاجئين إلى شرق تشاد قد أرهق الأنظمة الصحية بشكل خطير، مما تسبب في انتشار الأمراض وتعطيل الوصول إلى الرعاية.[52] وفيما أقرت بعض المشاركات بتوافر الخدمات الصحية، أشارت تقارير متكررة عن وجود بعض القيود، بما في ذلك نقص الرعاية الطبية المتخصصة، ومختبرات الفحص المناسبة، وإمدادات الأدوية للصحة العقلية والعدوى المنقولة جنسيًا، بالإضافة إلى أوقات الاستجابة البطيئة للوصول إلى الرعاية الصحية الروتينية.

خدمات رعاية صحية لا يمكن تحمل تكلفتها في أوغندا ومصر

يُنظر إلى إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية العامة في المناطق الحضرية الأوغندية بشكل مختلف عن تلك في السودان، حيث تتوفر العيادات بسهولة أكبر في أوغندا ويمكن الوصول إليها جغرافيًا. ومع ذلك، تشكل تكلفة العلاج عائقًا كبيرًا أمام الحصول على الرعاية الطبية للشابات في كل من مصر وأوغندا. إذ أفادت الشابات في بيئات اللاجئين بعدم تمكنهن من الوصول إلى الخدمات الصحية منذ وصولهن بسبب محدودية الخدمات المتاحة والحواجز المالية. وفي مصر، أفادت الشابات أنه على الرغم من توفر خدمات الرعاية الصحية، إلا أنها لا تزال غير متاحة بسبب العقبات المالية. كما أعرب العديد من الشابات عن عدم قدرتهن على الحصول على الرعاية الصحية على الرغم من معاناتهن من مشاكل صحية بعد النزوح.

تصوير علا محمد، المعادي، القاهرة

الصحة الجنسية والإنجابية

يشكل الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بعد النزوح مصدرًا للقلق بشكل خاص. ويؤكد التوفر المحدود وغير المتسق للضروريات مثل الفوط الصحية، والتي غالبًا ما تتوفر من خلال المبادرات المحلية بدلًا من المنظمات القائمة، عدم كفاية الدعم الحالي للصحة الجنسية والإنجابية للأفراد النازحين.
على سبيل المثال، كانت إحدى المشاركات حاملًا قبل النزوح واضطرت إلى الفرار من النزاع في محلية بابنوسة إلى محلية النهود في غرب كردفان، حيث ولدت طفلتها في بيئة خارج المستشفى من دون دعم طبي كافٍ. وقالت: "وصلت إلى المخيم وأنا حامل وولدت طفلتي هناك من دون أي مساعدة من المستشفى أو الخدمات الطبية. لم أتلقَ أي مسكنات للألم أو صابون أو فوط صحية. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم إعطاء ابنتي المولودة حديثًا وطفلين آخرين أي لقاحات."

أفادت الشابات النازحات إلى تشاد بأنهن يعانين من مشاكل صحية جديدة، بينما تعاني أخريات من آثار الصدمات، بما في ذلك الإصابات الجسدية التي لحقت بهن بعد الاعتداءات الجنسية. وقالت إحدى المشاركات:

"لقد أصبت بمشاكل صحية لأنني تعرضت للاعتداء الجنسي والاغتصاب عدة مرات. والآن لدي يد مكسورة، وحوضي مكسور أيضًا. لا توجد مختبرات متطورة للفحص، كما يوجد نقص في المتخصصين المتاحين، ولا سيما المتخصصين في أمراض النساء والتوليد، وكذلك أطباء العظام."

أفادت مشاركات أخريات أنهن تمكن من الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك العلاج بعد الاعتداء الجنسي والحصول على الفوط الصحية، ولكن لا تزال هناك فجوات كبيرة في هذه الخدمات.

وفي حين حصلت اللاجئات في المخيمات في أوغندا على فوط صحية قماشية متعددة الاستخدامات مجانًا، تفيد التقارير أن توزيع الفوط في هذه المخيمات كان غير منتظم. علاوة على ذلك، تفيد التقارير أن المناخ الأوغندي يساهم في ظهور الالتهابات المهبلية، حيث أشارت المشاركات إلى الحاجة إلى مجموعة أوسع من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. أما في مصر، فأبلغت الشابات عن حصولهن على فوط صحية ذات جودة أفضل، لكن التحديات الاقتصادية تعني أن الفوط الصحية لا تزال باهظة الثمن بالنسبة لبعض النساء.

الصحة النفسية

استحدثت صدمة النزوح، بما في ذلك تجارب الاعتداء والعنف، حاجة ملحة للدعم النفسي. ومع ذلك، تشير استجابات المشاركات في غالبية المواقع إلى عدم إمكانية الوصول حتى إلى الدعم الأساسي للصحة النفسية، مما يسلط الضوء على الحاجة الماسة غير الملباة داخل مجتمعات النازحين.

وأفادت جميع الشابات في غرب كردفان بعدم حصولهن على أي خدمات للصحة العقلية في مواقعهن الحالية. كان العائق الأساسي الذي تم تحديده هو عدم وجود مثل هذه الخدمات. إذ قالت المشاركات: "يبدو أن لا أحد هنا يهتم بهذه الأشياء؛ ويبدو أن المنظمة [الإنسانية] فقط هي التي تهتم بها، ولم يأتِ أحد لتوفير هذه الخدمات."

"الخوف من الإصابة بالعدوى المنقولة جنسيًا بسبب الاعتداءات السابقة هو مصدر قلق كبير، خاصة بالنسبة للشابات في تشاد."

لقد أعربت المشاركات باستمرار عن رغبتهن في الحصول على خدمات الصحة النفسية التي يسهل الوصول إليها لمعالجة العواقب العاطفية والنفسية لتجاربهن.

على الرغم من أن دعم الصحة النفسية غالبًا ما يتعرض للوصم في السودان، إلا أن المشاركات أبلغن عن ملاحظة انفتاح أكبر على مثل هذه الخدمات في أوغندا. وتمكن العديد من المشاركات في أوغندا من الوصول إلى جلسات الدعم النفسي من خلال منظمات مختلفة، بما في ذلك المبادرات الأفريقية للإغاثة والتنمية، ومجموعة بانا، والمنظمة السودانية للبحث والتنمية، وعيادات الحارسات المجانية.

ومع ذلك، فإن الوصول المستمر إلى هذه الخدمات محدود بسبب التحديات اللوجستية والقيود المالية، خاصة بالنسبة للاجئات في المخيمات في أوغندا، اللواتي أبلغن عن عدم حصولهن عليها من قبل على الرغم من حاجتهن إليها. أما في مصر، فأعطت المشاركات أولوية أقل لصحتهن النفسية، وكان ذلك أحيانًا بسبب القيود المالية. وشاركت إحدى المشاركات تجربتها مع العلاج النفسي عبر الإنترنت، واصفةً أنها استطاعت التنفيس عن مشاعرها لكنها غير متأكدة بشأن فعالية هذا العلاج. وترددت المشاركات الأخريات في طلب دعم الصحة النفسية بسبب انعدام الثقة بها أو الخوف من التجارب السلبية.

مخاوف السلامة والأمن والحماية

أبلغت المشاركات في جميع المواقع عن اختبار تجارب التمييز والوصم، لا سيما في أماكن المخيمات في غرب كردفان، والأماكن العامة مثل النقل وأماكن العمل في مصر وتشاد، والأماكن التعليمية في أوغندا. وتراوح هذا من التنمر اللفظي إلى المعاملة غير العادلة والتفاوتات في الأجور. كما تكشف الروايات عن مخاوف متعددة الأوجه تتعلق بالسلامة والحماية تؤثر على الشابات النازحات. وفي حين أشارت بعض المشاركات إلى أن موقعهن الحالي آمن نسبيًا من النزاع المباشر، فإن الافتقار إلى الضروريات والظروف المعيشية الملائمة يشكل مخاطر كبيرة على الأمن والحماية. مثلًا، قالت شابة في أوغندا: "العيش في مخيم بيالي بائس ومكلف، لكنه يوفر لنا الأمن." ورددت شابة في تشاد هذا الأمر قائلة:

"عند وصولنا إلى تشاد، تم استقبالنا وتزويدنا ببعض الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والمدارس للأطفال. الأمن هو أيضًا نعمة عظيمة. ولم أسمع صوت الأسلحة."

الحرب والعنف في غرب كردفان

في غرب كردفان، يؤدي عدم الحصول على الغذاء الكافي والمياه النظيفة إلى وضع معيشي محفوف بالمخاطر وغير آمن، يتفاقم سوءًا بسبب التوترات العرقية والأعمال العدائية.[53] وقامت مجموعة مسلحة واحدة على الأقل، كانت متحالفة سابقًا مع قوات الدعم السريع، في غرب كردفان بتأسيس موطئ قدم لها لتأكيد قوتها ونفوذها، مما فرض المزيد من مخاوف الحماية على النساء والفتيات النازحات في المنطقة.[54]

قالت إحدى المشاركات الشابات في غرب كردفان: "ليس لدينا ملاجئ وحمامات ومرافق صحية هنا. تعاني والدتي أيضًا من مرض السكري ومشاكل الغدة الدرقية." حتى داخل مخيمات اللاجئين بالداخل، يؤدي عدم الوصول إلى الملاجئ والحمامات المخصصة إلى تفاقم خطر تعرض الشابات للعنف القائم على النوع الاجتماعي. وفي وقت كتابة هذا التقرير، هاجمت قوات الدعم السريع محلة النهود، التي تضم الآلاف من مجتمعات النازحين داخليًا من المدن المجاورة، مما أسفر عن مقتل[55] أكثر من 100 شخص، خمسة عشر منهم من النساء.[56]

قالت إحدى المشاركات في غرب كردفان:

"كان الطريق إلى هنا طويلًا جدًا؛ كان علينا السير لفترة طويلة حتى وجدنا سيارة ثم جئنا إلى هنا. لقد جئنا إلى هنا في وقت متأخر، لذلك لم نجد أي دعم. ولقد حصلنا على الدقيق في البداية، ولكن حتى في رمضان، لم نتلقَ أي شيء. نحن بحاجة إلى أي نوع من الدعم والوظائف لأشقائنا لتوليد الدخل، وأمي بحاجة إلى الأدوية."

العزلة وبيئات غير آمنة في المخيمات في تشاد

يولّد التمييز من قبل المجتمعات المضيفة في تشاد بيئة معادية للشابات، مما يجعل من الصعب عليهن تكوين روابط اجتماعية والاندماج في محيطهن الجديد. وأعربت هؤلاء الشابات باستمرار عن الشعور بالعزلة ومحدودية القدرة على التحرك مقارنة بأقرانهن من الذكور، الذين يتمتعون بحرية أكبر في التنقل والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية. كما تم الإبلاغ عن السلامة والأمن كمصادر قلق قصوى للشابات في مخيمي أم جرس وكرينك في تشاد.

وأبلغت المشاركات عن تعرضهن لتهديدات ومضايقات مباشرة، بما في ذلك استهدافهن بالأسلحة والإساءة اللفظية. كما عبرت النساء عن أوجه ضعف أثناء القيام ببعض الأنشطة الأساسية، مثل جمع المياه والحطب، ما يعرّضهن لخطر هجمات محتملة. هذا ويساهم الافتقار إلى الإضاءة الكافية وانعدام الأمن، لا سيما في الليل، في المخيمات في تشاد في الشعور بالخوف وانعدام الأمن.

الاغتراب الثقافي وقدرة محدودة على التحرك في أوغندا

أعرب العديد من المشاركات في أوغندا عن صعوبة التكيف مع بيئاتهن الجديدة، والشعور بعدم الارتياح في أحيائهن، والمعاناة من اختلاف اللغة والتقاليد ومستويات المعيشة. كما أبلغن عن شعورهن بالضعف بسبب محدودية قدرتهن على التنقل والمخاطر المحتملة للسرقة في الشوارع، مما سلط الضوء على تحديات التنقل في بيئات جديدة وغير مألوفة في أوغندا.

عمليات الترحيل المستهدفة في مصر

في مصر، منح قانون اللجوء الأخير الذي أقره البرلمان المصري الحكومة سلطة على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتحديد وضع اللجوء وفرض معايير أكثر صرامة للحصول على وضع اللاجئ.[57] وبالنظر إلى ذلك، فإن الخوف من الترحيل يمثل تحديًا كبيرًا يواجه الشابات في مصر. في هذا الصدد، تساهم العملية المطولة وعدم اليقين المحيط بالحصول على تصاريح الإقامة في حالة من القلق وتؤدي إلى تقييد حركة الأفراد داخل البلاد.

وأفادت السلطات المصرية بأنها اعتقلت ورحلت العديد من اللاجئين السودانيين، على الرغم من منحهم بطاقات اللجوء القانونية.[58] ومنذ بدء الصراع في 15 أبريل 2023، تم تسجيل أكثر من 5,000 عملية ترحيل من مصر إلى السودان.[59]

تؤثر عمليات الترحيل هذه في المقام الأول على المواطنين السودانيين، بما في ذلك اللاجئين المسجلين، ويتم تعليلها أساسًا بانتهاء صلاحية الوثائق القانونية أو عدم امتلاك وضع الإقامة.[60] تجدر الإشارة إلى أن النساء شكلن العدد الأكبر من الأشخاص الذين فروا من السودان إلى البلدان المجاورة بسبب ارتفاع خطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.[61] وعلاوة على ذلك، لا يزال التمويل الحالي والقدرة على التصدي للخطر الكبير للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والانتهاك الجنسيين في النزاع الجاري غير كافيين، مما يترك آلاف النساء في خطر.[62]

عوائق الوصول إلى المعلومات ووسائل الاتصال

يشكل فقدان إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من العوائق الكبيرة أيضًا. وأفادت معظم المشاركات بعدم القدرة على الوصول إلى الهواتف والإنترنت، مما أدى فعليًا إلى عزلهن عن المعلومات الحيوية وشبكات الدعم في غرب كردفان وتشاد وأوغندا. وقالت شابة في غرب كردفان: "أنا غير قادرة على التواصل مع عائلتي وأصدقائي بسبب انقطاع الشبكة في السودان." كما قالت إحدى المشاركات في مخيم بيالي للنازحين في شمال أوغندا: "تتأثر الاتصالات بارتفاع أسعار الإنترنت في أوغندا ونقص خدمة الواي فاي في المخيم."

وتؤثر هذه العزلة الرقمية بشكل مباشر على قدرة النساء على التواصل مع العائلة والأصدقاء، مما يعيق الحفاظ على الروابط الاجتماعية الهامة التي توفر الدعم العاطفي والعملي أثناء النزوح. بالإضافة إلى ذلك، تشكل تكاليف الإنترنت تحديًا للشابات اللواتي يسعين إلى مواصلة تعليمهن عبر الإنترنت في مناطق النزوح في مصر والمناطق الحضرية في أوغندا. على سبيل المثال، قالت إحدى المشاركات في مصر: "بعد الحرب، بدأت العمل على مشروع تخرجي، لكنني لم أتمكن من الحصول على أي معلومات عن السودان والوضع الحالي والدمار الذي حدث، لأن كل هذا كان مرتبطًا ببحثي، حيث لم تكن هناك معلومات أو إحصاءات. لا أحد يستطيع أن يعطيك رقمًا منطقيًا مفاده أن الخسائر الاقتصادية كانت 60 في المئة، على سبيل المثال، ولم يتم تقديم أي معلومات مثل هذه عن السودان أو تتبعها من مصادر موثوقة. وأيضًا، بسبب العدد الكبير من الكتب والنصوص القانونية التي تم حرقها وإتلافها، لم أتمكن من الحصول على معلومات حول أي بحث يتعلق بالسودان والحرب."

الاستنتاجات والتوصيات

شكلت الشابات السودانيات قوى ديناميكية لإحداث التغيير السياسي والمشاركة المدنية وتنظيم المجتمع طوال تاريخ السودان والصراع الحالي. ومع ذلك، فإن هذا الصراع يحرمهن من الحياة الكريمة والأمل في المستقبل. وتواجه الشابات السودانيات النازحات تحديات كبيرة بسبب النزاع، بما في ذلك فقدان سبل العيش، والتعليم المتقطع، والرعاية الصحية غير الكافية، وانعدام الأمن، مما يسلط الضوء على ضعفهن والحاجة الملحة للتدخلات المستهدفة.

ويعني الانخفاض السريع في الدعم الإنساني أن الشابات السودانيات النازحات سيواجهن مخاطر متفاقمة من سوء التغذية والعنف والاستغلال، بالإضافة إلى عوائق أكبر للوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والاعتماد على الذات اقتصاديًا.

لذلك، يجب على الجهات الفاعلة الدولية تعزيز الجهود الرامية إلى إنهاء الأعمال العدائية، وتأمين سلام دائم ومستدام وشامل. كما يجب على الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية والمنظمات الإنسانية والجهات المانحة من القطاعين العام والخاص حماية سلامة الشابات السودانيات وتمكينهن من تنفيذ تغييرات هادفة ومستدامة في حياتهن. ومن الأساسي أيضًا أن تحقق الجهات المانحة أهداف التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية في السودان وخطة الاستجابة الإقليمية للاجئين من السودان. ومع ذلك، يجب عليها أيضًا تسريع أعمال التوطين والاستثمار في الشراكات والحلول المبتكرة للتخفيف من تأثير نقص التمويل.

تجسد الشابات وعد المستقبل للسودان. يجب على المجتمع الدولي التحرك الآن للوفاء بحقوق الشابات السودانيات في الحصول على اللجوء الآمن والرعاية الصحية والتعليم وسبل العيش، إذ من شأن ذلك أن يضمن مستقبلهن ومستقبل سودان سلمي وعادل.

تصوير علا محمد، المعادي، القاهرة.

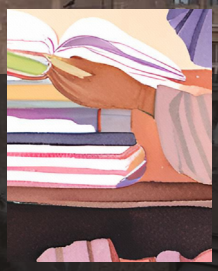

أُجبرت امرأة تبلغ من العمر 22 عامًا كانت تعمل كقابلة في غرب دارفور على الفرار إلى تشاد نتيجة الحرب. قالت لنا عن وضعها قبل الحرب:

"كانت الحياة مستقرة. كنت أعمل كقابلة في القطاع الصحي. وكنت أيضًا مسؤولة عن عائلتي لأن والدي تخلى عنا منذ وقت طويل ولم يهتم بنا. كانت معاملته لنا قاسية للغاية. لذلك ساعدت عائلتي وإخوتي في الدراسة، وعلى الرغم من المسؤوليات العديدة الملقاة على عاتقي، كانت الحياة لا تزال أفضل.... أعاني من مشاكل صحية بعد الحرب لأنني تعرضت للاعتداء والاغتصاب خلال الحرب... بعد وصولي [إلى تشاد] تمت إحالتي من قبل الأخصائيين الاجتماعيين إلى مساحة آمنة للقاء طبيب التوليد وأمراض النساء، وإجراء اختبارات للعدوى المنقولة جنسيًا، وتلقي العلاج. كنت أساعد أشقائي في دراستهم، لكن من الصعب عليّ الآن مساعدتهم لأنهم صغار، ويدي مكسورة، ويصعب عليّ إعالة الأسرة. أكسب رزقي من خلال الأعمال اليومية وهي ليست ثابتة. وفي بعض الأحيان تجد عائلتي عملًا وأحيانًا لا نجد أي عمل، ولكن بسبب وضعي الصحي، لا أستطيع العمل."

التوصيات

1 يجب على أطراف النزاع إنهاء الأعمال العدائية والالتزام بالقانون الدولي لضمان حماية المدنيين والأماكن المدنية، بما في ذلك مخيمات اللاجئين والمراكز الصحية والمدارس. يجب عليها:

- الامتثال بالكامل لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2736 (2024)، والسعي إلى وقف فوري للأعمال العدائية ووقف الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية.

- وضع حد لاستخدام العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي كسلاح حرب، وتنفيذ إطار التعاون التابع للأمم المتحدة، وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 2467 (2019)، لضمان الحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وتحقيق العدالة للناجين والناجيات

.

- ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وغير مقيد إلى جميع مناطق السودان، وخاصة المناطق التي تواجه مخاطر متزايدة من المجاعة مثل دارفور وكردفان، وإزالة العقبات البيروقراطية أمام تسجيل الجهات الفاعلة الإنسانية، وإنهاء استهداف الجهات الفاعلة الإنسانية وأماكن التسليم.

2 يجب على البلدان المضيفة أن تتقيد بالتزاماتها القانونية لضمان معالجة طلبات اللجوء في الوقت المناسب وتمكين الوصول إلى الحماية القانونية التي يوفرها وضع اللاجئ، وخاصة للأسر التي تعيلها النساء، والتي تواجه تحديات كبيرة في الحماية والسلامة أثناء النزوح:

- يجب على الحكومة المصرية وضع حد لترحيل السودانيين الفارين من الصراع. فيعرض الترحيل والتهديد بالترحيل طالبي اللجوء السودانيين - وخاصة النساء والفتيات - للعنف والاستغلال في كل من مصر وعند العودة إلى السودان، وينتهكا مبدأ عدم الإعادة القسرية.

- يجب على الحكومة المصرية تطبيق ضمانات قانونية لضمان أن قانون اللجوء لعام 2024 لا ينتهك حقوق اللاجئين في الحماية، وعدم التمييز، والتوظيف، والنقابات، أو الوصول إلى الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الإنسانية الأساسية.

- يجب على حكومتي تشاد وأوغندا اتخاذ خطوات لضمان إدراك اللاجئين والمجتمعات المضيفة لحقوقهم ومسؤولياتهم بموجب قانون اللاجئين في أوغندا لعام 2006 والقانون رقم 027 لعام 2020 بشأن اللجوء في جمهورية تشاد - بما في ذلك الحق في الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والتوظيف والعدالة وإنشاء الأعمال التجارية، بالإضافة إلى ضمان أن تكون الخدمات متاحة وآمنة ومنصفة للاجئات الشابات من السودان. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لإدماج وشمل اللاجئات الشابات في الاقتصادات المحلية، وحمايتهن من الاستغلال والتمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

- يجب على جميع الحكومات المضيفة حماية حق اللاجئين السودانيين في إنشاء وتسجيل المنظمات المجتمعية بشكل قانوني، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء والتي يقودها الشباب واللاجئون، والتي يمكن أن تلبي بشكل مباشر احتياجات مجتمعات اللاجئين السودانيين (مثل توفير مساحات آمنة، وخدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، ورعاية الأطفال، والتدريب على سبل العيش، والتعليم، والمشورة القانونية).

3 يجب على الجهات المانحة، بما في ذلك الجهات المانحة الحكومية والإنسانية والقطاع الخاص، تحقيق أهداف التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية في السودان وخطة الاستجابة الإقليمية للاجئين من السودان. ومع ذلك، يجب عليها أيضًا تسريع أعمال التوطين والاستثمار في الشراكات والحلول المبتكرة للتخفيف من تأثير نقص التمويل. يجب عليها:

- إعطاء الأولوية للتمويل والدعم الفني للمنظمات التي تقودها النساء والشباب واللاجئون في السودان والمنطقة، بما في ذلك غرف الاستجابة للطوارئ.
- حماية التمويل المخصص للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وبرامج الوقاية والدعم التي تأثرت بشدة بسبب نقص التمويل الإنساني والتي تؤثر بشكل أكبر على النساء والفتيات.
- تمكين الوصول إلى التعليم في حالات النزوح من خلال المنح الدراسية والمساعدات المالية للشابات السودانيات، والمساعدة المالية للجامعات والمدارس في المنطقة وخارجها لقبول الطلاب من اللاجئين السودانيين، والاستثمار في تحسين الاتصال والوصول إلى الخدمات الرقمية (مثل مبادرة "الاتصال من أجل اللاجئين" التابعة للمفوضية) للنساء النازحات لتمكينهن من الوصول إلى خيارات التعلم عن بعد.
- تمكين اللاجئين السودانيين من الاعتماد على ذاتهم من خلال دعم برامج التدريب المهني والتمويل الأولي للنساء السودانيات النازحات لإنشاء سبل عيش آمنة ومستدامة، والاستثمار في ريادة الأعمال التي يقودها اللاجئون ومشاريع المجتمع المضيف التي تدعم اللاجئين، ودعم الأنشطة المدرة للدخل داخل مخيمات النزوح والمجتمعات المضيفة.

4 يجب على الممارسين، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإنسانية والمرافق الصحية والمرافق التعليمية في السودان والمنطقة، تصميم البرامج بحيث تكون مستجيبة للنوع الاجتماعي وشاملة للاحتياجات الفريدة للشابات السودانيات النازحات. يجب عليها:

- تصميم وتنفيذ البرامج بالشراكة مع الشابات والنازحات والنساء السودانيات، فضلًا عن المنظمات التي تقودها النساء والشباب واللاجئون، بما في ذلك جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر لضمان أن التدخلات تناسب احتياجاتهن الفريدة والاستفادة من خبراتهن الكبيرة في خدمة المجتمع والاستجابة الإنسانية.
- دمج التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع البرامج وتعزيز مسارات الإحالة للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والالتزام بالمعايير الدنيا المشتركة بين الوكالات للعنف القائم على النوع الاجتماعي والمبادئ التوجيهية للعنف القائم على النوع الاجتماعي التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، لتحسين حماية الشابات السودانيات في جميع نقاط التفاعل.
- ضمان توافر حزمة الخدمات المبدئية الدنيا المعنية بالصحة الجنسية والإنجابية في الأزمات وإعطاء الأولوية للرعاية المنقذة للحياة، بما في ذلك خدمات التوليد في حالات الطوارئ، ومنع الحمل، والرعاية السريرية للناجين والناجيات من الاغتصاب، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.
- تقليل الحواجز التي تحول دون الالتحاق بالمدارس والجامعات، مثل قبول الوثائق غير التقليدية لإثبات المؤهلات التعليمية (مثل الدبلومات الرقمية والمراجع من المعلمين السابقين أو المدارس). اكتشاف الشراكات المبتكرة لدعم الوصول الرقمي والاتصال للنساء السودانيات النازحات لتمكين خيارات التعلم عن بعد.

المراجع

1 Maysoon Dahab et. Al, "War-Time Mortality in Sudan: A Capture-Recapture Analysis," Preprints with The Lancet (2024).

2 Women's Refugee Commission, Sudan Family Planning Association, Gender in Emergencies Group, In Her Own Words: Voices of Sudan, October 2024.

3 International Rescue Committee, How is the War in Sudan Impacting Chad?, November 2023.

4 بوابة البيانات التشغيلية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الوضع في السودان

5 International Organisation for Migration, Sudan Faces World's Largest Internal Displacement Crisis, October 2023.

6 بوابة البيانات التشغيلية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الوضع في السودان

7 UN Women, Gender Alert No. 1 – Women and Girls of Sudan: Fortitude Amid the Flame of War, September 2024.

8 المرجع نفسه.

9 المرجع نفسه.

10 UN Women, Gender Alert No. 2 - No Excuse: Calling for an End to Gender-Based Violence in Sudan, December 2024.

11 المرجع نفسه.

12 المرجع نفسه.

13 UN Women, Gender Alert No. ¹ – Women and Girls of Sudan: Fortitude Amid the Flame of War, September 2024.

14 خدمة التتبع المالي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، خطة الاحتياجات الإنسانية والاستجابة للسودان 2025.

15 خدمة التتبع المالي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، حالة طوارئ في السودان: خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين من السودان 2025.

16 خدمة التتبع المالي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السودان 2024.

17 ACPAS, Sudan: Implications of the US AID Funding Cuts, *March 2025.*

18 Ground Truth Solutions, The Human Cost of the US Aid Cuts - Sudan, March 2025.

19 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نقص التمويل يهدد حياة اللاجئين السودانيين في مصر، *26* مارس *2025*.

20 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خفض المساعدات يعطّل الخدمات الأساسية للاجئين السودانيين في تشاد، *7* أبريل *2025*.

21 Samuel Okiror, "Trump's aid cuts blamed as food rations stopped for a million refugees in Uganda," The Guardian, 8 May 2025.

22 ACAPS, Sudan: Scenarios, October 2024.

23 حكومة كندا، بيان مشترك للمانحين حول وصول المساعدات الإنسانية في السودان، أكتوبر *2024*.

24 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السودان: لمحة عن وصول المساعدات الإنسانية، يناير *2025*،

25 International Planned Parenthood Federation, Another of our clinics in Sudan has been attacked, one less safe place for women and girls to sexual and reproductive healthcare, 2 July 2024.

26 UNHCR, UNHCR welcomes Chad's asylum law and its implementing decree, 9 May 2023.

27 Humanitarian Action, Global Humanitarian Overview 2025: Chad.

28 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين من السودان - يناير-ديسمبر *2025*.

29 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لوحة التتبع: الأشخاص اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر.

30 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين من السودان - يناير-ديسمبر *2025*

31 منظمة العفو الدولية، مصر: "كبلونا وكأنّنا مجرمون خطرون": الاحتجاز التعسفي والإعادة القسرية للاجئين السودانيين في مصر، يونيو *2024*.

32 علي أبي كرد وحليم حنيش، وعود فارغة أم تنظيم فعلي؟ قراءة في قانون لجوء الأجانب في مصر، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، *6* فبراير *2025*

33 Refworld, Uganda Refugee Act 2006.

34 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أوغندا: اللاجئون وطالبو اللجوء السودانيون، *9* مارس *2025*.

35 ACAPS Analysis Hub, Sudan: Sub-Region Profile of South Kordofan, West Kordofan, and Blue Nile, Thematic Report, 3 January 2025.

36 International Organization for Migration, DTM Sudan Focused Flash Alert: West Kordofan (Update 002), 1-21 May 2025.

37 Reliefweb, Asylum seekers and refugees in Arua: legal challenges and opportunities, January 2025.

38 ACPAS, Sudan: Scenarios, October 2024.

39 Reliefweb, Asylum seekers and refugees in Arua: legal challenges and opportunities, January 2025.

40 المرجع نفسه

41 Ingie Gohar, "Egypt's policies and rhetoric target Sudanese refugees," Arab Center Washington DC, 24 January 2025.

42 المرجع نفسه.

43 Elena Vezzadini et al., ed., Ordinary Sudan, 1504–2019: From Social History to Politics from Below, Africa in Global History (Berlin/Boston, Walter de Gruyter GmbH, 2023.

44 World Relief, Strengthening equitable access to quality and relevant basic school education services for vulnerable IPD, returnee's girls, boys and children in Central & West Darfur, Blue Nile, South Kordofan and Khartoum, 2022.

45 Rift Valley Institute, Research in Displacement: The Impact of War on Sudan Higher Education and Academic Research, 2024.

46 Rift Valley Institute, Research in Displacement: The Impact of War on Sudan Higher Education and Academic Research, 2024.

47 المرجع نفسه

48 المرجع نفسه

49 Elena Vezzadini et al., ed., Ordinary Sudan.

50 ACPAS, Sudan: Scenarios, October 2024.

51 ACPAS, Sudan: Impact of the war on women and girls, 23 January 2024

52 منظمة الصحة العالمية، تشاد: لوحة تتبع الوضع الصحي لأزمة السودان، يونيو 2024

53 ACPAS, Sudan: Scenarios, October 2024.

54 المرجع نفسه.

55 Caitlin N. Howarth, Kaveh Khoshnood, Nathaniel A. Raymond et al., "RSF Capture of En-Nahud and Detention of Civilians," Humanitaria Research Lab at Yale School of Public Health: New Haven, 07 May 2025.

56 المرجع نفسه.

57 Devon Cone and Daniel Sullivan, No Model of Refuge: Sudanese Refugees in Egypt, Refugees International, 21 February 2025.

58 المرجع نفسه.

59 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، السودان: موجز الحماية، سبتمبر 2023.

60 المرجع نفسه.

61 المرجع نفسه.

62 المرجع نفسه.